

التنظيم القانوني للموازنة العامة مقارنة النفقات العامة بالإيرادات

م.م. مصطفى عبد الحسين قاسم الساعدي طالب دكتوراه في جامعة قم

أ.د. آيت الله جليلي اللقب العلمي الاستاذ المساعد لجامعة قم الحكومية

Legal regulation of the financial budget Comparing public expenditures to revenues

Prof. Dr. Ayatollah Jalili

Academic title: Assistant Professor Qom State University

M.M. Mustafa Abdul Hussein Qasim Al-Saed

PhD student at Qom University

المخلص

التنظيم القانوني للموازنة العامة يعتمد على مجموعة من القوانين واللوائح التي تحدد كيفية إدارة النفقات والإيرادات العامة. عادةً ما يتضمن ذلك وضع ميزانية تفصيلية تحدد النفقات المقررة ومصادر الإيرادات المتوقعة، ويهدف إلى تحقيق التوازن بينهما. تختلف هذه السياسات من بلد لآخر حسب النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن ضرورة البحث تكمن في فهم التنظيم القانوني للموازنة العامة ومقارنة النفقات العامة بالإيرادات أمر ضروري لضمان استدامة وتوازن الميزانية العامة. يساعد البحث في هذا المجال على تحليل كيفية إدارة النفقات الحكومية وتوليد الإيرادات، ويسلط الضوء على السياسات والتشريعات المالية المتبعة وكيفية تحسينها لتحقيق التوازن المالي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. كما إن مشكلة البحث يمكن أن تكون مرتبطة بعدة جوانب، مثل الفجوة بين النفقات والإيرادات، أو عجز الميزانية، أو عدم فعالية السياسات المالية الحالية في تحقيق أهداف الحكومة. تحديد المشكلة بشكل دقيق يمكن أن يساعد في توجيه البحث نحو الأدوات والمفاهيم المناسبة لحل هذه المشكلة. وقد تم اتباع المنهج التوصيفي التحليلي المقارن وقد تم استخلاص النتائج نتائج البحث في هذا المجال قد تشمل عدة جوانب، منها عن طريق تحليل السياسات المالية الحالية ودراسة مدى فعالية السياسات والقوانين المالية المعمول بها في إدارة النفقات وجمع الإيرادات.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، النفقات العامة، الإيرادات، التنظيم القانوني.

Abstract

The legal regulation of fiscal policy depends on a set of laws and regulations that determine how public expenditures and revenues are managed. This usually involves developing a detailed budget that identifies planned expenditures and expected revenue sources, and aims to balance them. These policies vary from one country to another depending on the political, economic and social system. The necessity of research lies in understanding the legal regulation of financial policy and comparing public expenditures with revenues, which is necessary to ensure the sustainability and balance of the public budget. Research in this field helps analyze how government expenditures are managed and revenues generated, and sheds light on the financial policies and legislation followed and how to improve them to achieve financial balance and achieve economic and social goals. The research problem could be related to several aspects, such as the gap between expenditures and revenues, the budget deficit, or the ineffectiveness of current financial policies in achieving the government's goals. Defining the problem precisely can help direct research toward the appropriate tools and concepts to solve the problem. The comparative analytical descriptive approach was followed and the results were drawn. The results of the research in this field may include several aspects, including by analyzing current financial policies and studying the effectiveness of the financial policies and laws in force in managing expenditures and collecting revenues. **Keywords:** Fiscal policy, public expenditures, revenues, legal regulation.

المقدمة

المسألة تتعلق بضرورة وجود تنظيم قانوني للموازنة العامة، حيث يُحدد القوانين واللوائح كيفية إدارة النفقات والإيرادات العامة. هذا يشمل وضع ميزانية تفصيلية تحدد النفقات المقررة ومصادر الإيرادات المتوقعة، وتهدف إلى تحقيق التوازن بينهما. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه السياسات تتباين من بلد لآخر بناءً على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل بلد.

أولاً. ضرورة البحث

ضرورة البحث في التنظيم القانوني للموازنة العامة تكمن في أهمية تحديد كيفية إدارة النفقات والإيرادات العامة من خلال مجموعة من القوانين واللوائح. تحليل هذه السياسات يمكن أن يكشف عن كيفية تحديد النفقات المقررة ومصادر الإيرادات المتوقعة، وهل يتم تحقيق التوازن بينهما بشكل فعال. كما أن فهم كيفية تختلف هذه السياسات من بلد لآخر يمكن أن يساعد في تحديد أفضل الممارسات وتحسين النظم المالية في كل بلد بناءً على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفريدة لكل بلد.

ثانياً. أهداف البحث

ان أهداف البحث في التنظيم القانوني للموازنة العامة ومقارنة النفقات العامة بالإيرادات قد تشمل:

١. تحليل فعالية السياسات المالية: استكشاف مدى فعالية القوانين واللوائح المالية الحالية في إدارة النفقات وتوليد الإيرادات.
٢. تقييم التوازن المالي: تحليل ما إذا كانت النفقات العامة تتوافق مع الإيرادات المتاحة، وتقييم مدى توازن ميزانية الحكومة.
٣. تحليل التأثير الاقتصادي والاجتماعي: فحص كيفية تأثير السياسات المالية على النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة والتنمية المستدامة.
٤. تقييم السياسات الحالية مقارنة بأفضل الممارسات: دراسة كيفية تطبيق القوانين واللوائح في بلد معين مقارنة بأفضل الممارسات عالمياً، وتحديد الفجوات والفرص للتحسين.
٥. تقديم توصيات للسياسات المستقبلية: استنتاجات البحث يمكن أن توجه صياغة السياسات المالية المستقبلية، وتقديم توصيات لتحسين إدارة النفقات والإيرادات العامة بشكل أكثر فعالية وفاعلية.

ثالثاً. سؤال البحث

يتلخص سؤال البحث في ما هو التنظيم القانوني للموازنة العامة مقارنة النفقات العامة بالإيرادات؟

رابعاً. فرضية البحث

يتوقع أن تؤدي فعالية وشمولية التنظيم القانوني للموازنة العامة إلى تحقيق توازن أكبر بين النفقات العامة والإيرادات في الحكومات، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، هذه الفرضية تقترض أن التنظيم القانوني الجيد للموازنة العامة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على التوازن بين النفقات الحكومية والإيرادات، مما يساهم في الحد من العجز المالي وتحسين الأداء الاقتصادي للدولة.

خامساً. منهجية البحث

لقد تم اتباع المنهج التوصيفي التحليلي المقارن في فهم التنظيم القانوني للموازنة العامة مقارنة النفقات العامة بالإيرادات ويعتبر توصيف تحقيقي للنتائج البحثية بالإضاءة على كيف القضية وأسبابها.

المبحث الأول: التنظيم القانوني للنفقات العامة

تاريخياً، كانت الدافعية الأساسية لجمع الإيرادات العامة لدى التقليديين تأمين التمويل اللازم لتغطية النفقات العامة اللازمة لتشغيل المرافق العامة المحدودة التي تديرها وتملكها الدولة. وبناءً على هذه الفكرة، كانت الدولة تلتزم بمبدأ التوازن السنوي في الميزانية وتعتبره مقدساً. من جهة أخرى، اهتم المتخصصون في المالية العامة بشكل كبير بالنفقات العامة بسبب عدة تطورات. من بين هذه التطورات، فشل آلية السوق في التعامل مع أزمة الكساد العظيم، وانتشار الأفكار الاشتراكية، وزيادة التوجهات الاجتماعية. هذه التحولات أدت إلى انحراف الموازنة العامة عن المسار المحدد لها وفقاً للنظرية التقليدية. نتيجة لهذه الظروف، اضطرت الدولة إلى زيادة النفقات العامة والتخلي عن مبدأ الحياد الاقتصادي للحفاظ على دورها السياسي والاجتماعي. منها لم يعد تمويل الوظائف التقليدية للدولة الغرض الوحيد للنفقات العامة، بل أصبحت هذه النفقات أحد أدوات السياسة الاقتصادية الرئيسية، نظراً لتغير شكل وحجم الدولة الاقتصادي، بالإضافة إلى دورها الاجتماعي والتزاماتها السياسية. كما استمرت الزيادة في النفقات العامة وأصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل القومي. وبعد ان تمت الموافقة الاجتماعية على توسيع نطاق الإيرادات العامة لتشمل المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لم يعد دور المالية العامة مقتصرًا فقط على تمويل النفقات العامة. لذا، يتجلى دور الدولة في الحياة الاجتماعية

من خلال نفقاتها العامة، ومن خلال هذه النفقات يمكن فهم طبيعة وأهمية هذا الدور. وبالتالي، تعد التقسيمات المختلفة للمالية العامة ذات أهمية خاصة، لأنها تسهم في تحديد هيكل هذه النفقات وتقدير تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية في مختلف جوانب الحياة.^٢

المطلب الاول: مفهوم النفقات العامة وصورها

لبيان مفهوم واضح للنفقة العامة لا بد من توضيح تقريبي للنفقة العامة حيث انها مبلغ مالي يُنفقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة (جماعية)، ويشمل هذا المعنى ثلاثة عناصر تميز هذه النفقات عن غيرها.^١:

١. تمثل النفقة العامة مبلغاً من المال تُستخدم في المشروعات الاستثمارية التي تنفذها الدولة، والمساعدات التي تقدمها، والمعاملات والتبادلات الاقتصادية. يعتمد النظام الاقتصادي النقدي على النقود كوسيلة رئيسية للإنفاق. تعتبر النقود وسيلة مهمة للدولة، تماثل دورها لدور الأفراد في هذا الصدد. لذلك، يجب أن تكون الإيرادات نقدية مادامت مصدراً للإنفاق. وبالتالي، فإن الطرق غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على المنتجات أو الخدمات لا تعتبر نفقات عامة، إذ تُفضل النقود كوسيلة فعالة لتلبية الاحتياجات العامة. وتُعتبر النقود الأداة الأمثل في يد الدولة لأداء دورها في تلبية الحاجات العامة، لأنها تُيسر عملية الرقابة المالية، التي تركز على استخدام النفقات العامة بشكل متقن عليه وموجه نحو تحقيق المصلحة العامة.

٢. تُصدر النفقة العامة عن الدولة أو إحدى هيئاتها العامة، مثل وزارة أو مجلس محلي. وبالتالي، إذا تبرع شخص ما بمبلغ مالي لبناء مستشفى، فإن ذلك لا يُعتبر نفقة عامة، بل يُنظر إليه كجزء من الإنفاق الخاص. وتعتمد تحديد النفقة العامة على المعيار القانوني الذي يحدد الطبيعة القانونية للشخص أو الهيئة التي تقوم بعملية الإنفاق نفسها.

٣. هدف النفقة العامة هو تحقيق النفع العام: المعروف أن النفقات العامة تسعى أساساً إلى تلبية الحاجات العامة وتحقيق النفع العام. وبناءً على هذا المعنى، لا تُعتبر النفقات عامة إذا لم تسهم في تلبية حاجة عامة أو تحقيق النفع العام للأفراد. يتم تبرير هذا الأمر من خلال مبدأ المساواة في دفع الضرائب وتحمل أعباءها؛ حيث يتساوى جميع الأفراد في الاستفادة من النفقات العامة التي تقدمها الدولة في جميع المجالات.^٣

الفرع الاول: صور النفقات العامة

توجد صور للنفقات العامة متعددة ومتنوعة، يمكن تحديدها على النحو التالي:

١. نفقات الرواتب والاجور: تشمل تكاليف دفع مرتبات الموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع العام. هي الأموال النقدية التي تدفعها الدولة للأفراد العاملين في مؤسساتها المختلفة كتعويض عن الخدمات التي يقدمونها. سواء عندما يكونون في خدمتها أو عندما يصلون إلى سن التقاعد. تتضمن الأجور والمرتبات مجموعة متنوعة من التفاصيل التي يمكن تحديدها كما يلي:^٤

أ. تحدد الدولة مرتب رئيس الجمهورية، سواء كانت ملكية أو جمهورية، وتتبع في ذلك إحدى الأساليب التالية:

١. يُصدر قانون خاص مع قانون الموازنة لتحديد راتب رئيس الجمهورية. يتميز هذا الأسلوب بقدرته على التكيف مع الظروف الاقتصادية، لكنه قد يُستخدم من قبل البرلمان كوسيلة للضغط على رئيس الدولة..

٢. وتختار بعض الدول تحديد مرتب رئيس الدولة عند توليه المنصب، وهذا الأسلوب يعتبر غير مرن لأنه لا يمكنه مواكبة المستوى المعيشي الذي يليق برئيس الدولة..

٣. سيقوم فريق ثالث من الدول باستخدام طريقة تحديد مرتب رئيس الدولة عند توليه المنصب. مع الحرص على تضمين إمكانية تعديل المرتب في القانون حسب الضرورة وعندما يراهنون على أهمية تغيير المرتب في ظل الظروف المتغيرة أو الضرورات الوطنية.

ب. نفقات رواتب أعضاء البرلمان: تقرر معظم الدول بغض النظر عن أنظمتها السياسية تخصيص مكافأة نقدية لكل عضو من أعضاء البرلمان، وذلك لتشجيعهم وضمان توفير مصدر دخل مستقر ومن مورد عام لممثلي الشعب، ولضمان قيامهم بواجباتهم الوظيفية دون تعرضهم للضغوط السياسية في البلاد بسبب وضعهم المالي. ومع ذلك، يتفاوت الأسلوب المتبع في تخصيص هذه المرتبات من دولة إلى أخرى؛ حيث قد يكون محدداً في الدستور أو يصدر عبر قانون عادي، وتأخذ الظروف الاقتصادية في الاعتبار. وأحياناً، يثير القلق أن يستغل البرلمان حقه في التشريع لزيادة مكافآت أعضائه. تتضمن الآليات القانونية لتحديد المرتبات ضوابط صارمة لضمان عدم انتهاك حقوق الشعب فيما يتعلق بالنفقات العامة، بالإضافة إلى ضرورة توافق هذه الزيادات مع الوضع الاقتصادي للبلاد واستدامة الميزانية العامة.^٥

ت. نفقات رواتب الموظفين: يشكل الموظفون نسبة كبيرة في قطاعات الدولة المتنوعة، وتحمل الدولة مسؤولية تحديد الأجور والمرتبات مع مراعاة احتياجاتهم المعيشية والاقتصادية، وتوفير بيئة عمل عادلة ومستقرة تحفز على الإنتاجية والابتكار ويجب الاعتماد على ما يأتي.

١. تضع الدولة مرتبات وأجور الموظفين استناداً إلى تكاليف المعيشة لمنع الكسب غير المشروع.
 ٢. تأخذ الدولة في الاعتبار طبيعة العمل والمؤهلات العلمية والفنية للموظف.
 ٣. تحدد المرتبات بشكل مناسب لضمان عدم منافسة المشاريع الخاصة في جذب الموظفين ذوي الخبرة الواسعة في مجال معين.
 ٤. تعتبر الدولة مستوى المرتبات والأجور في الدول المجاورة أو الأكثر تقدماً اقتصادياً.
 ٥. يقوم القانون العام الصادر عن الدولة بتنظيم المرتبات لتحديد شروط التوظيف والترقية وسن الاحالة على التقاعد وغيرها.
 - ث. انقفاقات التقاعد: تمثل المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة بشكل دوري (شهرياً) للأفراد الذين عملوا في مؤسساتها المختلفة، وبلغوا من العمر ما يجعل استمرار خدمتهم في الخدمة العامة غير ممكن، فيُحالون من قبل الدولة إلى التقاعد.^٥
 ١. تكلفة مشتريات الدولة: تشير هذه النفقات إلى قيمة الأدوات والمعدات والآلات والخدمات التي تقوم الدولة بشرائها وتخصيصها لتلبية الحاجات العامة. يمكن أن تشمل هذه المشتريات الأثاث والمباني وعقود الأشغال العامة، وقد تتم عملية الشراء من السوق المحلية أو من مصادر أخرى..
 ٢. الإعانات: تشمل الإعانات المبالغ النقدية التي تُقدمها الدولة إما لدول أخرى في حالة وجود فائض لديها (الإعانات الدولية)، أو داخلياً كمساعدات مالية للأفراد أو الجهات المحتاجة. ويمكن تناول النوعين من الإعانات على النحو التالي:
 - أ. نفقات الإعانات الدولية (الخارجية) تمثل المساعدات المالية المقدمة من قبل دولة لدولة أو دول أخرى، سواء لسبب قومي ك تقديم مساعدة من الدول العربية لأخرى، أو لأسباب سياسية كما يفعل بعض الدول الأوروبية والأمريكية تجاه إسرائيل أو دول أفريقية. كما قد تتجه هذه المساعدات أيضاً إلى المنظمات والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة أو منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). تُعتبر هذه الإعانات جزءاً من النفقات العامة في موازنة الحكومة المانحة والإيرادات العامة في موازنة الحكومة المستلمة. وتشمل هذه المساعدات تقديم منح نقدية، أو مساعدات فنية، أو عسكرية، أو مواد غذائية، أو تركيبات مختلفة. ومن سليات هذه الإعانات أنها قد تؤدي إلى تبعية سياسية أو تمارس ضغوطاً سياسية لاختيار مواقف محددة وتعتبر هذه الإعانات جزءاً من العلاقات الدولية والتعاون الإنساني بين الدول، حيث تهدف إلى دعم البلدان المحتاجة وتعزيز الاستقرار والتنمية في المناطق المستفيدة. ومن أجل تحقيق الشفافية وضمان استخدام الإعانات بشكل فعال، تلتزم الحكومات بمتابعة استخدامات هذه الأموال وتقديم تقارير دورية حول النتائج والتأثيرات المحققة من خلال تلك المساعدات.^٦
 - ب. الإعانات الداخلية: تشير هذه النفقات إلى المبالغ النقدية التي تُدرجها الدولة في ميزانيتها العامة وتُوجَّه لأغراض داخلية. التالية:
 ١. الدعم الإداري: هو المبلغ الذي تقدمه الدولة للهيئات العامة أو المحلية لمساعدتها في أداء واجباتها، سواء كان ذلك لتغطية العجز المالي في ميزانيتها أو لمواجهة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.
 ٢. الدعم الاقتصادي: هو المبلغ الذي تقدمه الدولة لبعض المشروعات الاقتصادية لدعم موقفها وتمكينها من المنافسة الأجنبية، بهدف تعزيز وحماية الإنتاج الوطني ومكافحة ارتفاع الأسعار.
 ٣. الدعم الاجتماعي: هو المبلغ الذي تقدمه الدولة للهيئات أو الأفراد لتحقيق أهداف اجتماعية مثل دعم عاطلين عن العمل أو رعاية كبار السن والأحداث.
 ٤. الدعم السياسي: هو المبلغ الذي تقدمه الدولة للمنظمات والمؤسسات التي ترتبط بها بعلاقة سياسية في الفكر والعمل.^٧
- وتهدف هذه الإعانات إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وتقديم الدعم للجهات والأفراد الذين يحتاجون إلى دعم مالي أو اجتماعي. ومن خلال هذه الدعم، تسعى الحكومة إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. ومع ذلك، قد تثير بعض الإعانات السياسية تساؤلات حول الشفافية واستخدام الأموال العامة بشكل صحيح، وقد تؤدي إلى انتقادات حول الاستخدام السياسي للموارد المالية.
- الفرع الثاني: خصائص النفقات العامة
- تتعامل السلطات العامة مع المال العام كوكلاء عن المجتمع، ولذلك فإن سلامة الحالة المالية للدولة تستلزم الالتزام الشديد من قبل الإدارات العامة ببعض المبادئ والضوابط. يهدف ذلك إلى ضمان أن عمليات الإنفاق تتم بشكل شرعي وتحقق الآثار المرجوة من تلبية الاحتياجات العامة وتشمل هذه المبادئ والضوابط احترام الشفافية والمساءلة، حيث ينبغي على السلطات العامة الكشف عن كيفية استخدام المال العام وتوضيح النتائج المحققة من هذا الاستخدام. كما يتعين عليها الالتزام بمبدأ الكفاءة والفعالية في الإنفاق، لضمان تحقيق أقصى قيمة ممكنة من كل ريال ينفق على الخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات العامة الالتزام بالمبدأ القانوني والأخلاقي في توجيه النفقات العامة، وتجنب الاستخدام غير اللائق للمال العام لأغراض شخصية أو سياسية.^٨، لذا، هناك خصائص يجب توفرها عند قيام السلطات بممارسة الإنفاق العام:

١. تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع: يُعتبر تحقيق هذا الشرط أساسياً، حيث لا يمكن تبرير النفقة العامة وتدخل الدولة في عمليات الإنفاق إلا بمقدار المنافع التي يحققها المجتمع من هذه النفقات في مجال معين. وإذا كانت هذه النفقات تحقق المنفعة الخاصة لبعض الأفراد أو الفئات نتيجة لتمتعهم بنفوذ سياسي أو اجتماعي، يجب أيضاً أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار.^٩
٢. تحقيق الاقتصادية في النفقات العامة: يُعتبر تحقيق الاقتصاد في النفقات العامة ضرورة أساسية، حيث يتم السعي إلى تحقيق أقصى قدر من الفائدة باستخدام أقل كمية ممكنة من الموارد المالية. يتضمن الاقتصاد في النفقات العامة التدبير الجيد وتجنب الإسراف والتبذير، وينبغي للهيئات العامة مراعاة هذا النهج لتعزيز الثقة بالإدارة العامة وتجنب التهرب الضريبي.
٣. تحقيق المنفعة وسلامة التصرف في النفقات العامة: يمكن ضمان تحقيق المنفعة والاقتصاد في النفقات العامة من خلال تنظيم النشاط المالي للدولة، حيث يتم تنفيذ النفقات العامة وفقاً للإجراءات المحددة في الموازنة والقوانين المالية الأخرى.^{١٠}

المطلب الثاني: حدود النفقات العامة

يمكن أن يتم تحديد حجم النفقات العامة في الدولة بناءً على قدرتها على تحقيق الإيرادات العامة التي تغطي تلك النفقات. على الرغم من قدرة الدولة على إدارة موارد مالياتها بشكل أوسع من الأفراد، إلا أنه يجب عدم الاعتماد الزائد على سلطتها القسرية في جمع الإيرادات. تكمن الحدود في القدرة المالية الوطنية للدولة، حيث يُعرف هذا المفهوم بـ "القدرة المالية للدخل القومي"، والتي تُحدد مدى تحمل الدخل الوطني للعبء المالي المطلوب لأنشطة الدولة. وبالتالي، يتطلب تحديد حجم النفقات العامة في الدولة مراعاة هذه العوامل، وضبط النفقات بشكل يتناسب مع الإيرادات المتاحة والقدرة الاقتصادية الوطنية. ومن الضروري أن تتبنى الدول سياسات مالية متوازنة تهدف إلى تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات العامة والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.^{١١} وبما أن الإيرادات العامة تتألف بشكل رئيسي من القروض الضرائب العامة، فإن القدرة المالية للمدخلات القومية تحول في النهاية إلى الحاجة للتركيز على زاويتين رئيسيتين:

١. القدرة التكلفة: على المستوى الكلي، تعني قدرة الوحدات الاقتصادية للدولة ككل على تحمل الأعباء الضريبية، أو ما يُعرف بـ "العبء الضريبي الأمثل". أما على المستوى الجزئي، فتعني القدرة التكلفة للأفراد والشركات على تحمل الأعباء العامة، وتزداد هذه القدرة مع زيادة الدخل والاستقرار. وبالتالي، يجب تجنب فرض ضرائب كبيرة تؤثر سلباً على مستوى الاستهلاك.^{١٢}
- ب. للقدرة الإقراضية، تشير "القدرة الائتمانية" إلى قدرة الدخل القومي على تلبية حاجات الاقتراض والاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية، وتعتمد على عاملين رئيسيين. الأول هو حجم الادخار القومي، حيث تزداد نسبة الجزء المستهلك مع انخفاض مستوى الدخل، وقد يصل الادخار إلى الصفر، مما يحدد قدرة الدخل القومي على الاقتراض في دولة معينة. الثاني هو توزيع الادخار بين الإقراض العام والخاص، حيث يساهم وجود فرص استثمارية مربحة في تعزيز الدافع نحو الاستثمار الخاص، بينما تتجه المدخرات نحو الإقراض العام في حالة عدم وجود فرص ربحية، وهذا يدعم القدرة الإقراضية للدولة بالتالي، فإن فهم المقدرة الإقراضية يعتبر أمراً حيوياً لتحديد قدرة الدولة على تلبية احتياجات الاقتراض وتحمل التزاماتها المالية. ويظهر التوازن المثالي بين الادخار والاستثمار الخاص والإقراض العام استقراراً مالياً واقتصادياً للدولة، بينما قد يؤدي انحراف هذا التوازن إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد وميزان المدفوعات. لذا، يتطلب تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز الادخار وتشجيع الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى ضبط الإنفاق العام بشكل فعال وفقاً لاحتياجات الدولة وإمكانياتها المالية.^{١٣}

الفرع الأول: زيادة النفقات العامة

تطور دور الدولة من حالة الحراسة إلى الدور المتدخل والمنتج، مما أدى إلى توسع وتنوع نشاطاتها بشكل ملحوظ. شهدت الدول زيادة مستمرة في حجم النفقات العامة، حتى أصبحت هذه الزيادة ظاهرة عالمية طويلة الأجل، تأثرت بها دول مختلفة بمستوياتها الاقتصادية والسياسية. ومن الواضح أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى هذه الزيادة في النفقات العامة، ويمكن تقسيمها إلى:

٤. زيادة النفقات العامة الفعلية. الأسباب الاقتصادية تتضمن زيادة الدخل القومي، وتوسع المشروعات العامة، ومعالجة التقلبات الاقتصادية. تشجع هذه العوامل على استثمار الموارد المتاحة وبالتالي زيادة الإنفاق في مختلف المجالات.. تسعى الدولة من خلال تأسيس المشروعات إما للحصول على موارد للخزينة العامة أو لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي حالات الانكماش الاقتصادي، تضطر الدولة إلى زيادة الإنفاق بهدف تعزيز مستوى الطلب الفعال لتحقيق الاستخدام الكامل للقدرة الإنتاجية للمجتمع أو الاقتصاد.^{١٤}

ب. الأسباب الاجتماعية: يؤدي ارتفاع عدد السكان إلى زيادة النفقات العامة نتيجة لتوسع دور الدولة في تقديم خدماتها لتلبية احتياجات السكان الجدد. بالإضافة إلى ذلك، يسهم تحول السكان من الريف إلى المدن في توسيع نطاق الخدمات العامة مثل التعليم، والصحة، والنقل، والكهرباء، والماء، نظرًا لزيادة احتياجات سكان المدن وطلبهم المتزايد للرفاهية وتزايد المشاكل التي يواجهونها. بالإضافة إلى ذلك، يتم التركيز على الضمان الاجتماعي والمساعدات للعاطلين.

ج. الأسباب السياسية تتجلى في انتشار المبادئ الديمقراطية وتطور مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية، وتوسع نطاق التمثيل الدبلوماسي، وظهور المنظمات الدولية والإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، يفرض التعاون الدولي على الدول تقديم المساعدات المالية للدول الأخرى أو لرعاياها. ويشجع نظام تعدد الأحزاب السياسية على زيادة المشروعات لكسب رضى الناخبين، وهذه العوامل جميعها تعزز من زيادة النفقات العامة تعزز هذه العوامل جميعها من الضغوط على الدول لزيادة النفقات العامة، حيث تتعين عليها تلبية المتطلبات الداخلية والخارجية بشكل أكبر، سواء كان ذلك من خلال دعم الحلول الديمقراطية، أو تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية للدول الشريكة. وبالتالي، تتعزز دور الدولة كمقدمة للخدمات والمشاريع التي تلبى احتياجات المجتمع وتعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي.

د. الأسباب الإدارية تتجلى في تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى نمو وتنوع وظائفها، وزيادة عدد الوزارات والمؤسسات العامة والإدارات والمرافق العامة. بالإضافة إلى زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تشغيلها. كما أدى الإشراف الحكومي على سير المشروعات العامة إلى زيادة النفقات العامة. على سبيل المثال، في العراق، تم إنشاء الدوائر الخاصة بـ "البطاقة التموينية" خلال فترة الحصار في التسعينيات، بالإضافة إلى تأسيس مجالس المحافظات، وهيئة النزاهة، ومفوضية حقوق الإنسان، وهيئة الوطنية للاستثمار، في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣..^{١٥}

هـ. الأسباب مالية، في العصر الحديث، اتسم الاقتراض بالسهولة، حيث خرج القرض العام عن سياقه السابق كمصدر استثنائي للإيرادات العامة، وأصبح يستخدم بشكل أكثر تواتراً، وتواجه الدول صعوبات عديدة عند الحصول على القروض، حيث ترفض المؤسسات المانحة شروطاً صارمة تجعلها تتحمل أعباءً مالية هائلة. أحياناً، تلجأ الدول إلى القروض الداخلية لتغطية قيمة القروض الخارجية عبر إصدار سندات مالية متنوعة. ويؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة غير المخصصة لأغراض محددة إلى إغراء الحكومة بالتوسع في الإنفاق، مما يؤدي إلى تطوير الخدمات وتحسين مستوى الحياة، لكنه يخلق صعوبات في ضغط الإنفاق المستقبلي. هذا يعود لصعوبة تقليص النفقات العامة سياسياً، حيث يمكن أن يثير ذلك استياء الأطراف التي استفادت من هذا النفقات الزائدة سابقاً.

و. الأسباب الحربية: تزداد النفقات العامة نتيجة لزيادة الإنفاق العسكري في فترات السلم والحرب، وقد أكدت هذا الظاهرة الحروب العالمية الأولى والثانية، بالإضافة إلى عمليات مكافحة الإرهاب كما حدث في العراق وعدد من الدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تشير زيادة التوترات الدولية في أنحاء العالم إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للقوى العسكرية.

تختلف مقدار الزيادة في النفقات العامة المطلوبة للحروب حسب ظروف كل دولة وموقعها السياسي والاقتصادي في الصراع الدولي.^{١٦}
٥. الزيادة الظاهرية للنفقات العامة: الزيادة الظاهرية تعني زيادة في الإنفاق العام دون زيادة مقابلة في الخدمات المقدمة للفرد من قبل الدولة. وتعود أسباب هذه الزيادة إلى:

أ. انخفاض قيمة النقود: وهو انخفاض قوة الشراء للعملة مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي الزيادة الظاهرية في النفقات العامة نتيجة للتضخم وليس بسبب زيادة حجم السلع والخدمات التي تم شراؤها أو إنتاجها.

ب. اختلاف الفن المالي: وهو تغيير في طريقة تسجيل الحسابات المالية، حيث يتم إزالة النفقات من الإيرادات المتوقعة قبل تحقيقها، مما يظهر فقط فائض الإيرادات على النفقات في الموازنة دون توفير الخدمات المقابلة.

ج. توسع مساحة الدولة أو زيادة عدد سكانها: إذا كان متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة يزداد بالتوازي مع الزيادة، فإنه يعتبر زيادة حقيقية. أما إذا زاد الإنفاق العام بسبب توسع مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون زيادة في الخدمات المقدمة، فإن هذه الزيادة تعتبر زيادة ظاهرية في الإنفاق.^{١٧} ج. توسع مساحة الدولة أو زيادة عدد سكانها: إذا كان متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة يزداد بالتوازي مع الزيادة، فإنه يعتبر زيادة حقيقية. أما إذا زاد الإنفاق العام بسبب توسع مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون زيادة في الخدمات المقدمة، فإن هذه الزيادة تعتبر زيادة ظاهرية في الإنفاق، حيث يتم توجيه الأموال لتغطية الاحتياجات الإدارية والبنية التحتية للمناطق الجديدة دون تحسين الخدمات المقدمة للفرد في المناطق القديمة، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين الخدمات المقدمة في المناطق المتنامية وتلك المقدمة في المناطق الأخرى.

الفرع الثاني: اثار النفقات العامة

يتميز هذه الآثار بدراساتها لأهميتها، وسيؤدي إهمالها إلى فشل الدولة في تحقيق أهداف المجتمع المنشودة من الإنفاق العام. يمكن التعامل مع هذه الآثار من منظورين:

١. الآثار المرتبطة بالإنتاج القومي: لفهم تأثير النفقات العامة على الإنتاج القومي، يجب دراسة آثار الأنواع الرئيسية لهذه النفقات كما ان الآثار المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية: يجب أيضًا أن ننظر إلى كيفية تأثير النفقات العامة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والنقل، وتعزيز الفرص الاقتصادية والتخفيف من الفقر وتعزيز التكافل الاجتماعي..
- أ. النفقات الإنتاجية: تُنفذ الدولة هذه النفقات مباشرة عن طريق الإنتاج كدولة منتجة، أو عن طريق تقديم الدعم الاقتصادي للمشاريع العامة أو الخاصة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. يمكن التمييز بين نوعين من الآثار التي تسببها هذه الإعانات: الأولى، إعانات لتغطية عجز نشأ عن نشاط المشروع، والثانية، إعانات لتجهيز المشاريع بالمعدات والآلات اللازمة لاستمرار النشاط الإنتاجي، مما يؤثر في توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تحقق أهداف التنمية الاقتصادية وتوازن ميزان المدفوعات على ذلك، يُمكن أن تُسهم هذه الإعانات في تعزيز القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية وتعزيز التنافسية، بالإضافة إلى تحسين التوزيع العادل للثروة والفرص الاقتصادية في المجتمع^{١٨}.
- ب. بالنسبة للنفقات الاجتماعية، فهي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو عينية في شكل سلع وخدمات، وتؤثر على الإنتاج القومي في كلتا الحالتين. يتم توجيه التحويلات النقدية نحو الفئات ذات الدخل المحدود، مثل إعانات البطالة ومساعدات الضمان الاجتماعي، بهدف خلق قوة شرائية جديدة وتجنب التوترات الاجتماعية والناجمة عن زيادة أعداد عاطلين عن العمل، بالإضافة إلى الأبعاد الإنسانية. أما عندما تتم على شكل مساعدات عينية (التحويلات العينية)، فإن آثارها المباشرة تتجلى في تشجيع استهلاك سلع وخدمات معينة تمنحها الدولة الأولوية وترى فيها توافقاً مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية^{١٩}. بفضل هذه التحويلات الاجتماعية، يتم تعزيز قدرة الفئات المحتاجة على تلبية احتياجاتها الأساسية مثل الغذاء والإسكان والرعاية الصحية، مما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وتقليل حالات الفقر والتهمة الاجتماعية. في الوقت نفسه، تعزز هذه النفقات الاجتماعية دور الدولة كموزع عادل للثروة وتعزيز العدالة الاجتماعية، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً وتنمية مستدامة.
- ت. النفقات العسكرية: على الرغم من أهميتها، إلا أنها تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة في العديد من الدول، وغالباً ما يكون من الصعب تحديد آثارها نظراً لتأثيرها بالعوامل السياسية والاستراتيجية أكثر من العوامل الاقتصادية. يمكن تمييز نوعين من الآثار المباشرة لهذا الإنفاق على الإنتاج القومي: الآثار الانكماشية والآثار التوسعية تتسبب النفقات العسكرية في الآثار الانكماشية عندما تستخدم الدولة جزءاً من الموارد الاقتصادية في تمويل العمليات العسكرية، مما يؤثر سلباً على الإنتاج القومي، وزيادة نسبة هذا الإنفاق قد تزيد من خطورتها. بينما تتسبب النفقات العسكرية في الآثار التوسعية عندما تستخدم الدولة هذه النفقات لبناء صناعات أو بنية تحتية حيوية مثل المطارات والموانئ والطرق والجسور والسدود، مما يساهم في تعزيز الإنتاج القومي في مرحلة ما بعد الحروب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استثمار النفقات العسكرية في مجال البحث العلمي وجذب العلماء^{٢٠}.

١. الآثار المرتبطة بالاستهلاك القومي.

٢. هذه الآثار يمكن أن تحدث عن طريق.

أ. نفقات الاستهلاك الحكومي: تظهر آثار هذا الإنفاق عندما تقوم الدولة بتلبية الحاجات العامة من خلال إنفاق على سلع وخدمات تخص الوظائف العامة، وأيضاً لأعمال المرافق والمشروعات العامة.

ب. نفقات الاستهلاك المتعلقة بالأجور والمرتبات تظهر آثارها عندما تخصص الدولة جزءاً من النفقات العامة لدفع المرتبات والأجور لموظفيها وعمالها وللمتقاعدين. يتجه الجزء الأكبر من هذه الدخول نحو تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الخاصة بالسلع والخدمات. تقدم هذه النفقات مقابل الخدمات التي يقدمونها للدولة، ولهذا السبب تصنف ضمن النفقات العامة المنتجة، حيث تساهم في زيادة الإنتاج الكلي، وتؤدي بالتالي إلى زيادة الاستهلاك الذي يساهم بدوره في زيادة الإنتاج. من خلال هذه الآثار، تعزز نفقات الاستهلاك الحكومي والمتعلقة بالأجور والمرتبات القدرة الشرائية للمواطنين وتعزز الطلب الداخلي على السلع والخدمات، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تدعم هذه النفقات الاقتصاد الوطني وتعزز استقرار السوق الداخلية، مما يساهم في خلق بيئة استثمارية إيجابية وزيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة^{٢١}.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للإيرادات العامة

تطورت نظرية الإيرادات العامة نتيجة لزيادة النفقات العامة، مما أدى إلى زيادة حجم وتنوع الإيرادات وأغراضها. وتعدت هذه النظرية دورها التقليدي في تمويل النفقات العامة لتصبح أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي النشاط الاقتصادي والمالي للدولة إلى تحقيق فائض في الاقتصاد العام، يعود أساساً إلى أملاك الدولة ومشروعاتها الاقتصادية. وتتمثل الرسوم في المقابل المالي للخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد، بينما يُعتبر الثمن العام المقابل النقدي للسلع المنتجة في القطاع العام.^{٢٢}

المطلب الاول انواع الإيرادات

الفرع الاول: إيرادات الدولة من (الدومين)

١. الدومين العام بشكل عام، يشير المصطلح "الدومين" إلى ممتلكات الدولة بغض النظر عن طبيعتها العقارية أو المنقولة ونوع ملكيتها العامة أو الخاصة. ينقسم الدومين إلى قسمين رئيسيين: الدومين العام والدومين الخاص. الدومين العام يشمل الأموال التي تملكها الدولة أو هيئاتها العامة، وتخضع لأحكام القانون العام، وتكون مخصصة للنفع العام، مثل الأنهار والطرق والمتاحف والحدائق العامة. عادةً، لا تتقاضى الدولة رسوماً من الأفراد. لاستخدام هذه الممتلكات، ولكن قد تفرض رسوماً على الانتفاع بها بعض الأحيان، مثل رسوم زيارة متاحف والحدائق العامة أو عبور الطرق، ويكون سبب فرض هذه الرسوم متنوعاً.

الدومين الخاص يشير إلى الأموال التي تملكها الدولة أو هيئاتها العامة بصفقتها ملكية خاصة، مثل الهيئة الوطنية للاستثمار، وديوان الرقابة المالية، ومصرف الرافدين، وجامعة بغداد، تخضع هذه الأموال لأحكام القانون الخاص بصورة عامة، ويمكن التصرف بها عن طريق البيع، وقد يتم تملكها من قبل الأفراد بالتقادم طويل الأجل. بالمقابل، يولد الدومين الخاص إيرادات محسوسة، على عكس الدومين العام، ولذلك يُشير إليه عادةً عند الحديث عن دخل الدولة من أملاكها في مجال المال العام.^{٢٣}

٢. تطور واردات الدومين الخاص

كانت إيرادات الدومين الخاص تُعتبر المورد الرئيسي للملك في السابق، حيث كانت مالياً مرتبطة بمالية الدولة. كانت إيرادات الدومين الخاص تُعتبر المورد الرئيسي للملك في السابق، حيث كانت مالياً مرتبطة بمالية الدولة. ومع زيادة الإسراف وتنازل الملوك عن جزء من ممتلكاتهم للأمرأء، تقلص دخل هذه الممتلكات وتناقصت أهميتها تدريجياً. خلال عصر ما بعد الإقطاع وحتى العصر الحديث، بدأت الإيرادات المتأتية من الضرائب تحل محل إيرادات الدومين الخاص، أولاً اختياراً ثم بشكل إجباري. ومع ذلك، شهد العصر الحديث زيادة في إيرادات الدومين الخاص مرة أخرى.

الفرع الثاني: إيرادات الدولة من الرسوم

١. الرسم هو مبلغ نقدي جبري يُدفعه الأفراد للدولة مقابل النفع الخاص الذي يحصلون عليه من خلالها. يتميز الرسم بصفته نقدية، حيث يكون مبلغاً نقدياً يُدفعه الفرد مقابل الحصول على خدمة تقدمها الدولة له.^{٢٤}

- الصفة الجبرية للرسم تتجلى في دفعه بصورة اجبارية، حيث يتم فرضه على الأفراد لضمان حصولهم على خدمة معينة، وعدم دفعه يعرض الشخص للحرمان من تمتعه بهذه الصفة. تُظهر تلك الخدمة عن طريق إقامة الدولة لنظام قانوني للرسم، بما في ذلك تحديد مقداره وأسلوب تحصيله. الفرد يدفع الرسم امام تقديم الدولة للخدمات، كما في الرسوم القضائية لفصل المنازعات أو توثيق العقود في دائرة التسجيل العقاري. وعندما يدفع الفرد الرسم، فإنه يحقق نفعاً عاماً للمجتمع بالإضافة إلى النفع الخاص الذي يحصل عليه، فمثلاً، الرسوم القضائية تضمن القضاء الاستقرار والأمن في المجتمع.^{٢٥}

٢. الرسم والإتاوة:

- الإتاوة هو مبلغ نقدي جبري يفرضه الدولة على أصحاب العقارات نسبة للمنفعة التي حققوها من جراء أعمال البنية التحتية العامة مثل الطرق والماء والكهرباء والمجاري وغيرها. يختلف الرسم عن الإتاوة في عدة جوانب، منها اختلاف درجة الإكراه؛ حيث يجب على مالك العقار المبني دفع الإتاوة طالما استفاد عقاره من الأشغال العامة التي نفذتها الدولة، بينما يمكن للفرد عدم دفع الرسم إذا امتنع عن الانتفاع بالخدمة، مما يجعل العنصر الإجباري قانونياً في حالة الإتاوة، وليس في حالة الرسم.^{٢٦}

- أيضاً، في حالة الإتاوة، يتحمل تكلفة الدفع ملاًك أو أصحاب العقارات الذين زادت قيمة عقاراتهم نتيجة لأعمال العامة، بينما في حالة الرسم، يدفعه أي فرد يرغب في الاستفادة من خدمة معينة. على سبيل المثال، إذا أراد شخص استخراج وكالة من دائرة الكاتب العدل، فإنه يجب عليه دفع رسماً نقدياً بمقدار معين، مثل ٥٠٠ دينار عراقي.

٣. أساس فرض الرسم:

- أما بالنسبة لأساس فرض الرسم، ينطلق الدولة من الصفة الجبرية للرسوم، مما يستلزم تحديد أساس يكون مبنياً على معايير محددة. يهدف هذا إلى ضمان استدامة مالية الدولة ومحافظة على مصالح المواطنين. وعادةً ما تتطلب الدساتير موافقة السلطة التشريعية، مثل البرلمان، على فرض الرسوم. ويجب أن تستند جميع القرارات المتعلقة بالرسوم إلى القانون، وإلا فإنها تُعتبر باطلة لمخالفتها الدستور. ونتيجة لذلك، لا يمكن لأي سلطة إدارية فرض رسوم جديدة ما لم يمنحها القانون هذا الحق. وإذا كانت ممارسة نشاط معين تتطلب الحصول على إذن من الإدارة، فإن الإدارة لا يجوز لها أن تفرض رسماً معيناً، ما لم يقرره القانون.

- أي سلطة إدارية لا يمكنها فرض رسوم جديدة ما لم يمنحها القانون هذا الحق. وإذا كانت ممارسة نشاط معين تتطلب الحصول على إذن من الإدارة، فلا يجوز لتلك الإدارة أن تمنح الإذن لدفع رسم معين ما لم يكن القانون قد قرر ذلك. كما لا يجوز تغيير سعر الرسم، سواء بزيادة أو نقصان، عما قرره القانون حتى عند موافقة ذوي العلاقة.^{٢٧}

٤. أصبحت الرسوم أقل أهمية في المالية العامة للدولة الحديثة، حيث كانت المرافق العامة تقدم الخدمات دون فرض رسوم عليها، بل تم تمويلها من الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة لكل مرفق. وبسبب هذا، فقد تناقصت أهمية الرسوم، مع تحديد أو إلغاء بعضها. يعود السبب في ذلك إلى انتشار فكرة مجانية الخدمات التي تقدمها الدولة، مما دفع إلى الاستعانة بالضرائب كبديل عن الرسوم لتغطية تكاليفها. تُعتبر الضرائب أسهل في فرضها من الرسوم، حيث لا تتطلب موافقة النواب كما يحدث في الرسوم، وبالإضافة إلى ذلك، الرسوم لا تسمح بمراعاة الظروف الخاصة للأفراد، مما يجعل من الصعب مراعاة اعتبارات العدالة الاجتماعية..

٥. التقدير الرسمي يعتمد على مجموعة من القواعد التي يمكن تحديدها كالتالي:

يجب أن يكون الرسم متناسباً مع نفقة الخدمة المقدمة، بمعنى أن تكون تكاليف المرفق المقدم للخدمة متناسبة مع الرسوم التي يدفعها المستفيدون. ينبغي أن يكون الرسم أقل من تكلفة الخدمة المقدمة في بعض الحالات، مثل التعليم والصحة، لأن هذه الخدمات تحقق فوائد شخصية إضافية بالإضافة إلى الفوائد العامة التي يستفيد منها المجتمع.

ينبغي توخي الحذر عندما يتجاوز الرسم تكلفة الخدمة المقدمة، خاصة فيما يتعلق بالخدمات غير الأساسية مثل رسوم السفر، حيث يمكن أن يؤدي الرسم الزائد إلى تقليل الطلب على هذه الخدمة.

يُقارن الثمن العام والرسم لتحديد ما إذا كانت الخدمة المقدمة تستحق فرض رسم، ويتم ذلك من خلال مقارنة تكلفة الخدمة المقدمة بالرسم المفروض عليها مقابل الفوائد التي يحققها المجتمع..

أوجه التشابه:

أ. الثمن العام والرسم يتشابهان في عدة جوانب:

ب. كلاهما يُدفع من أجل الحصول على خدمة معينة أو سلعة تقدمها الحكومة أو المؤسسات العامة، ويتناول كل منهما الاستفادة الشخصية للفرد.

ت. يُقاس كل من الثمن العام والرسم بالنسبة إلى تكاليف الخدمة أو السلعة المقدمة، ويمكن أن يكون أقل أو أكثر من تلك التكاليف.

ث. يحدد الرسم أحياناً بناءً على نفس الأسباب التي تحدد فيها الحكومة الأسعار لمنتجاتها.

ج. يتمتع كل من الثمن العام والرسم بإيرادات تماثل إيرادات النشاط الخاص، حيث تأتي إيرادات الثمن العام من نشاطات صناعية وتجارية تشبه نشاطات الأفراد، بينما تأتي إيرادات الرسوم من نشاطات الحكومة المتعلقة بتقديم الخدمات العامة، وبالتالي يرتبط الاستفادة الشخصية من الرسم بالمنفعة العامة التي يحققها المجتمع.^{٢٨}

أوجه الاختلاف: بالرغم من التشابه بين الثمن والرسم، إلا أن هناك اختلافات بارزة بينهما:

١. الغرض: يُدفع الثمن مقابل الاستفادة الشخصية من السلعة أو الخدمة، بينما يُدفع الرسم مقابل الاستفادة الشخصية مع النفع العام الذي يتلقاه المجتمع من خدمات المرفق العام.

٢. طريقة التحديد: يحدد الثمن بواسطة قوانين العرض والطلب والمنافسة، بينما يحدد الرسم بواسطة القانون واللوائح المعتمدة.

٣. الطبيعة الاختيارية: يُدفع الثمن اختياريًا بموجب عملية شراء، حيث لا تحصل الحكومة على فائدة إذا امتنع الفرد عن الدفع، بينما يفرض الرسم بشكل جبري وتمتلك الحكومة حق تحصيله بالقوة.

٤. الأهمية: يزداد استخدام الثمن العام بسبب زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بينما تتخفف أهمية الرسوم كمصدر للإيرادات العامة..^{٢٩}

المطلب الثاني: المقارنة بين الانقفاات والإيرادات

الفرع الاول: اوجه الشبه بين النفقات والايادات هناك عدة أوجه للتشابه بين النفقات والإيرادات، منها:

١. كلاهما جزء من عملية مالية: تمثل النفقات الخارجة لإنجاز مهمة معينة أو تحقيق هدف معين، بينما تمثل الإيرادات الدخل الذي يتم جنيه من تحقيق أنشطة معينة أو بيع سلع أو خدمات^{٣٠}.

٢. يتم قياس كل منهما في الفترة الزمنية المحددة، عادةً في الفترة المحاسبية السنوية أو الربع سنوية.

٣. كل منهما يتأثر بعوامل خارجية مثل الطلب والعرض والتغيرات الاقتصادية والسياسية.

٤. يهدف كل منهما إلى تحقيق التوازن المالي، حيث يسعى الأفراد والشركات والحكومات إلى زيادة الإيرادات وتقليل النفقات لتحقيق الربح أو الفائض المالي.

الفرع الثاني أوجه الاختلاف بين النفقات والايادات

هناك عدة للاختلاف بين النفقات والإيرادات:

١. الطبيعة: النفقات تمثل النفقات الخارجة للحصول على سلع أو خدمات أو تحقيق أهداف معينة، بينما تمثل الإيرادات الدخل الذي يتم تحقيقه من البيع أو الخدمات أو الاستثمارات.

٢. التوجه: النفقات تمثل تكاليف مالية تدفع للحصول على شيء معين، بينما تمثل الإيرادات العائد المالي الذي يتم جنيه من الأنشطة التجارية أو الاستثمارات.

٣. التأثير على الربح: زيادة الإيرادات تؤدي عادةً إلى زيادة الربح، بينما زيادة النفقات تقلل من الربح.

٤. الهدف: الهدف من الإيرادات هو زيادة الدخل والربح، بينما الهدف من النفقات هو الاستثمار في الموارد لتحقيق أهداف معينة أو توفير السلع والخدمات^{٣١}.

الخاتمة

بناءً على الدراسة والتحليل الشامل للتوازن المالي وأثر السياسات الاقتصادية والمقارنة بين البلدان في الالايادات النفقات، يمكن التوصل إلى استنتاجات هامة وتوصيات قيمة لتحسين الأداء المالي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. يجب على الحكومات أن تأخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار وتعمل على تطبيقها بشكل فعال لضمان التوازن المالي والنمو الاقتصادي المستدام في المستقبل.

التائج

١. تقييم التوازن المالي: يتضمن هذا الجانب دراسة توازن ميزانية الحكومة بين الإيرادات والنفقات، وتقدير تأثير ذلك على مستوى الديون العامة.

٢. تحليل أثر السياسات على الاقتصاد: يتضمن هذا الجانب تحليل السياسات المالية وتقييم تأثيرها على النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة بشكل عادل.

٣. مقارنة بين البلدان: يهدف هذا الجانب إلى دراسة الممارسات المالية في عدة دول مختلفة لتحليل الاختلافات والتشابهات وتحديد أفضل الممارسات.

٤. تقديم التوصيات: يتمثل هذا الجانب في تقديم استنتاجات البحث والتوصيات المقترحة لتحسين السياسات المالية وتعزيز التوازن بين النفقات والإيرادات.

التوصيات

بناءً على الدراسة والتحليل، يسرني تقديم الإرشادات التالية كتوصيات:

١. تحسين التوازن المالي: تشجيع الحكومات على تطبيق سياسات مالية متوازنة تهدف إلى زيادة الإيرادات وتقليل النفقات بشكل متوازن، مما يقلل من الضغط على مستوى الديون العامة.

٢. تحفيز النمو الاقتصادي: تبني سياسات مالية تعزز الاستثمار وتشجع على الابتكار والريادة، وتعزز بنية التحتية الاقتصادية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوزيع عادل للثروة.

٣. التعاون الدولي: تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعرفة والخبرات المالية، وتبني أفضل الممارسات من خلال التجارب الناجحة في البلدان الأخرى.
٤. تعزيز الشفافية والمساءلة: تعزيز الشفافية في الإنفاق الحكومي والمساءلة عن النفقات العامة، وذلك من خلال تعزيز الرقابة وتوفير البيانات المالية المتاحة للجمهور.
٥. تعزيز قدرات الإدارة المالية: تطوير قدرات المؤسسات الحكومية في إدارة الموارد المالية بفعالية وكفاءة، وتحسين التخطيط المالي وتنفيذ السياسات بشكل صحيح.
٦. تعزيز التواصل مع المجتمع المدني: تشجيع الحوار والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صنع القرار المالي، واستشارتهم في وضع السياسات المالية الهامة.

هوامش البحث

١. عبد اللطيف سالم، عماد. "الدور الاقتصادي للدولة في العراق: اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (٢٠٠٣-٢٠١١)". المؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة. بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢..
٢. العنبيكي، عبد الحسين محمد، وآخرون. "رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)". مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة، المجلد ٢٠، العدد ١، صفحات ٢٠١٢.
٣. علي، عبد المنعم. "استقلالية البنوك المركزية، مع إشارة خاصة إلى البنك المركزي العراقي". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٥٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
٤. ثويني، فلاح حسن. "استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٢١، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.
٥. معتوق، سهير. "استقلالية البنك المركزي المصري". مجلة كلية التجارة / جامعة حلوان، ٢٠٠٢.
٦. عواد، «أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية»: ص ٢٩
٧. وشاح رزاق، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ١١، العدد ١١٢، الكويت ٢٠١٢، ص ١٣٤
٨. دويدار، في نظرية الضريبة والنظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني: ص ١١١
٩. الدوري، وعلي، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي: ص ١٩٤
١٠. أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، في مجموعة باحثين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٤
١١. مصطفى، «انعكاسات التكنولوجيا على العنصر البشري في المنطقة العربية»: ص ٣٤
١٢. الدوري، وعلي، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي: ص ١٩٤
١٣. حميد الطائي، د. أحمد شاکر العسكرية لاتصالات التسويقية المتكاملة: مدخل إستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١١، ص ١٥٥
١٤. عبد الحسين محمد العنبيكي وآخرون، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢.
١٥. منشي، الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصادي: ص ١٩٤
١٦. عبد الحسين محمد العنبيكي وآخرون، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢، ص ٥٥
١٧. محمد علي الصالح إدارة الإقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦) - تأثيراتها. ٢٠٢١، ص ١٥٥

١٨. عبد الحسين محمد العنبي وآخرون، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)، المصدر السابق، ص ٦٧.
١٩. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي.
٢٠. عماد عبد اللطيف سالم، الدور الاقتصادي للدولة في العراق: اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (٢٠٠٣-٢٠١١)، المؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
٢١. أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، في مجموعة باحثين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٤.
٢٢. قحطان خلف عزوي الجبوري: الواقع الدستوري لدولة الاتحاد المركزي الفيدرالي العراق ((نموذجاً))، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠٠٩، ص ٧٤.
٢٣. جورج اندرسون: مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الانظمة الفيدرالية، ٢٠٠٨، ص ٢٧.
٢٤. امين عمر احمد، تقاسم الموارد المالية في الدول الفيدرالية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون، جامعة صلاح الدين - اربيل، ٢٠٠٩.
٢٥. رحمن علي صوفي: حق الشعوب في استغلال ثرواتها الطبيعية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، ٢٠٠٩، ص ١٤٤.
٢٦. نبيل جعفر عبد الرضا: خصخصة الاموال، ط ١، سلسلة كتب المستقبل العربي، ع ٤٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٨.
٢٧. محمد علي الزيني: الدستور العراقي وثروات العراق، النفطية والغازية، مأزق الدستور، دار الفرات للطباعة والنشر، بغداد - بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٧٣.
٢٨. فوزي عطوي: المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣، ص ٥٨-٦٠.
٢٩. معمر مهدي صالح الكبيسي: توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية، دراسة مقارنة اطروحة دكتوراه، كلية القانون جامعة بغداد ٢٠٠٣، ص ١٧٠.
٣٠. معمر مهدي صالح الكبيسي: توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية، دراسة مقارنة اطروحة دكتوراه، كلية القانون جامعة بغداد ٢٠٠٣، ص ١٧٠.
٣١. جورج اندرسون: مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الانظمة الفيدرالية، ٢٠٠٨، ص ٢٧.